المؤشر الأسلوبى

بين العدول والترخص

المراد بالمؤشر الأسلوبي العزوف المقصود عن توخي الأصل الاستعمالي للغة سعياً إلي غاية ما . ويتم العثور علي هذا المؤشر من خلال ممارسة قراءة النص ممارسة فعلية ولايحدد نظريا قبل القراءة ، أي أنه واقعة من الوقائع التي تحدث أثناء عملية إنشاء النص جاءت بواسطة الاختيار الحر للمنشيء ، ولعل ذلك هو الفارق الأهم بين المؤشر الأسلوبي وبين مفاهيم البلاغة العربية . ذلك أن البلاغة العربية تستخرج حقائقها من جملة ما قالته العرب ثم تتناول ظواهر لا وقائع ثم إنها تنظر لهذه الظواهر قبل أن تستخرجها من نص بعينه ، وتقعّد لها أحيانا فتنفي عنها طابع الاختيار الحر (لأن القاعدة ملزمة بالطبع) ، وهي تحصر هذه الظواهر في عدد معين من المفاهيم كالتشبيه والاستعارة والمجاز المرسل والكناية الخ ، وتقفل الباب دون أمور غير ذلك فتضيّق واسعا ، وتحصر الطاقة الأسلوبية في عدد من الإجراءات المحددة . ثم أنها أخر الأمر لا توحي بأن هذه الإجراءات تتسم بطابع «الإنحراف» عن أصل الاستعمال حين تحيطها بالتعقيد الإجرائي كإجراء الاستعارة بخطوات محددة وحصر علاقات المجاز الخ . وكذلك شغلت البلاغة نفسها بالتحسين والتقبيح فبالغت في مدح ماعدته حسنا ، كالمحسنات اللفظية القائمة علي انسجام الأصوات ، كما بالغت في تقبيح ماعدته قبيحا ، كتنافر الحروف ، علي حين يمكن أن يكون التنافر نفسه مؤشراً أسلوبياً للإيحاء بأمر ما ، وكثيرا ما يلجأ المبدعون من الأدباء إلي تسخير التنافر في حكاية الصوت للمعني .

هذا وقد يكون المؤشر الأسلوبي صوتيا أو صرفيا أو نحويا أو دلالياً أو ثقافيا ينحرف به الأديب عن السلوك الاجتماعي إما بإنحرافه هو شخصيا كالتعرض للقيم والمباديء الاجتماعية وإما بإنحراف ما يصوره في

نصوصه من أشخاص وعلاقات . ونستطيع أن نضرب مثلاً للمؤشر الأسلوبي الصوتي بما نجده من مقابلة التفخيم والترقيق في قوله تعالي : «وَالأَرْضَ بَعْدَ ذَلِكَ دَحَاهَا » (النازعات ٣٠) وقوله جل شأنه : «وَالأَرْضِ وَمَا طَحَاهَا» (الشمس ٦) فالفعل واحد لم يتغير ولكن الذي تغير فيه هو أول أصواته الذي جاء مرققا في الخبر المجرد ولكنه جاء مفخما عند القسم ليكون رداً للتأكيد الذي جاء به القسم في الآية . ومن المؤشر الأسلوبي الصرفي ما نجده في تحويل اسم سيناء إلي سنين في «وَطُورِ سِينِينَ» (التين ٢) والياس إلي الياسين في « سَلامٌ عَلَىٰ إِلْ يَاسِينَ» (الصافات ١٣٠) وإنشاء صيغ جديدة للمبالغة نحو «كبّار » في قوله«وَمَكَرُوا مَكْرًا كُبَّارًا» (نوح ٢٢) و «عجاب» في قوله تعالي « إِنَّ هَذَا لَشَيْءٌ عُجَابٌ» (ص ٥) ومن المؤشر الأسلوبي النحوي تقديم جملة الحال علي الفعل في قوله تعالي : «وَيَصْنَعُ الْفُلْكَ وَكُلَّمَا مَرَّ عَلَيْهِ مَلأٌ مِّن قَوْمِهِ سَخِرُوا مِنْهُ» (هود ٣٨) وقوله «وَهِيَ تَجْرِي بِهِمْ فِي مَوْجٍ كَالْجِبَالِ وَنَادَىٰ نُوحٌ ابْنَهُ» (هود ٤٢) والترخّص في الافتقار المتأصل في «وَإِنَّ كُلاًّ لَّمَّا لَيُوَفِّيَنَّهُمْ رَبُّكَ أَعْمَالَهُمْ» (هود ١١١) ومن المؤشر الأسلوبي الدلالي ارتجال ألفاظ لمفاهيم جديدة كالزقوم والغسلين .

وأخيراً يمكن أن نضرب المثل للمؤشر الأسلوبي الثقافي بالأدب المكشوف والغزل بالمذكر وبخلاء الجاحظ وإنكار نسبه الشعر الجاهلي كما نجد ذلك عند ابن حجاج وابن سكرة وأبي نواس وأهل مرو كما صورهم الجاحظ ثم عند كتاب الشعْر الجاهلي لطه حسن في أيامنا هذه .

عند هذا الحد أود أن أبين المقصود بمفهومين اشتمل عليهما العنوان لنري صلة المؤشر الأسلوبي بكل منهما . وذانك هما :

١ – العدول .

٢ – الترخص .

أولاً : العدول : من الأصول علمية معروفة ومنها أصول عرفية غير مدونة وهي التي تعرف باسم العادات والتقاليد والفضائل والآداب العامة مما يطلب من كل فرد أن يطابقه في سلوكه . ويطول بنا القول إن حاولنا

الخوض في الأصول العرفية ، ومن ثم يجزئنا أن نقتصر علي الأصول العلمية وأن نختار منها الأصول النحوية لأنها أقوب أنواع الأصول إلي موضوعنا هذا . حين نظر علماؤنا الأقدمون نظرة في اللغة يريدون إيضاح معمياتها وجدوا فيما بين أيديهم من المسموع تباينا في سلوك العناصر اللغوية لايعين علي الإلمام بما وراءه من نظام مطرد . فوجدوا مثلاً :

ضرب	يضرب	اضرب	ضارب	مضروب
أخذ	يأخذ	خذ	آخذ	مأخوذ
عدّ	يعدّ	عدّ	عادّ	معدود
ولد	يلد	لد	والد	مولود
قال	يقول	قل	قائل	مقول
وقي	يقي	ق	واق	موقي
رمي	يرمي	ارم	رام	مرميّ
حوي	يحوي	احو	حاو	محوي

فوجدوا أن الكلمات علي قربها من حيث أقسام الكلم تختلف من حيث استصحاب صورتها التي تعرف بها . ثم نظروا في الاستعمال فوجدوا الكلمات المفردة تتعدد معانيها في المعجم وتختلف علاقاتها في النحو فلا يكاد المرء ينسب إلي الكلمة معني أو علاقة إلا أن تقع في تركيب نحوي أو جملة . ولكنهم لمحوا وراء هذا التباين إنسجاما وخلف الفوضي نظاما يمكن الوصول إليه بالمنهج العلمي وإن لم يظهر في الاستعمال . وإذا كانت اللغة من صنع المجتمع فإن المنهج من صنع الباحث الفرد . فماذا صنع النحاة من السلف حتي يكون لهم منهج ؟ لقد كونوا بنية ذهنية تجريدية مفارقة للإستعمال سموها «الأصول» فجعلوا لكل طائفة من العناصر أصلا ترد إليه مفرداتها فما وافق الأصل منها سمي «مستصحبا» وما كان مختلفا عن

الأصل قيل أنه «معدول به عن الأصل » ومن ثم يستحق أن «يرد إلي أصله» . وإذا نظرنا إلي الكلمات السابقة وجدنا كلمة معدول بها الأصل. فالقول بالإستصحاب والعدول والرد هو الحيلة المنهجية التفسيرية التي لجأ إليها النحاة لإعلان الوحدة المختفية تحت التنوع . وقد اتضح أنها تنتمي إلي فكر ثاقب وخيال منتج حتي لقد قال بعض المستشرقين أن الفلسفة الإسلامية الحقيقية هي الفكر النحوي عند العرب .

وأفضل ما في هذه القضية وأعلاه طبقة ذكاء تلك القواعد التصريفية والضوابط التأويلية التي صاغها النحاة للرد إلي الأصل ولتقدير ما ينسجم مع الأصل عند العدول عن الأصل وسنضرب لذلك الأمثلة :

١ - لتبلونّ :

أ -اجتمعت في آخر الكلمة ثلاث نونات في الأصل فصارت الكلمة لتبلوونَنَّ (المشددة بنونين).

ب - حذفت نون الرفع لأنها لا يتعلق بوجودها معني بخلاف نون التوكيد .

جـ - عندئذ أصبحت الكلمة لتبلوُوْنَّ .

د - التقي ساكنان هما واو المد والعنصر الأول من التشديد .

هـ - حذفت واو المد لدلالة الضمة التي قبلها عليها . فصارت الكلمة «لتبلوُنَّ».

٢ - إذا السماء إنشقت :

أ - الأصل في «إذا» الظرفية المفيدة للشرط أن تدخل علي الفعل.

ب - والمضمر يستحق التفسير .

جـ - الفعل مضمر بعد «إذا» لما سبق في (أ) والفعل المذكور بعد ذلك هو المفسر للمضمر .

هـ - أصل التركيب : «إذا انشقت السماء انشقت».

و – ثم يحذف الفعل الثاني بتطبيق القاعدة رقم (جـ) .

فالمثال الأول من هذين تصريفي والثاني تأويلي وتفسيري ولا تتسع المسافة للإستطراد بذكر أمثلة أخري . وللغة قرائن يتضح بها المعني :

١ – بنية الكلمة .

٢ – الإعراب .

٣ – الربط .

٤ – الرتبة .

٥ – التضام .

٦ – دلالة السياق .

٧ – تنغيم الكلام .

وكلها صالح أن يعدل عن أصله إلا دلالة السياق وتنغيم الكلام ففي العدول عن أصلهما ضرر يصيب الفائدة والقصد . ومع أن العدول يتطلب الرد نصادف بعض حالات العدول عن أصل القرائن الخمس الأولي وهي تلقي من النحاة والقراء ترحيباً عاماً حتي كان حالات العدول هذه أصول مقبولة لا اعتراض علي أصالتها . ويمكن أن ننسب إلي كل قرينة من هذه الخمس ما ينتمي إليها من هذه الحالات علي النحو التالي :

١ – **البنية** : يعدل عنها عدولا مقبولا بإحدي الصور الآتية :

أ – **النقل** : وقد اعترف النحاة به في باب العلم المنقول وفي التمييز المحول عن الفاعل أو المفعول وفي نهاية عنصر كنيابة يا النداء عن الفعل وسداد الفاعل مسد الخبر ونيابة كل وبعض عن المفعول المطلق الخ . ففي ذلك نقل للفظ من استعماله الأصلي إلي استعمال آخر . ومما ينتمي إلي هذا النوع من العدول المقبول مبدأ التضمين .

ب – **تسخير اللفظ لتوليد المعني** : ومنه حكاية الصوت للمعني كما

ذكرنا بالنسبة لقوله تعالي : «والأرض وما طحاها» (الشمس ٦) ومنه تتكير اللفظ كما في قوله تعالي : «فتزل قدم بعد ثبوتها» (النحل ٩٤) وقوله : «أن تقول نفس يا حسرتى على ما فرطت في جنب الله» (الزمر ٥٦) وتعريف اللفظ بأل دون الإضافة نحو « إن النفس لأمارة بالسوء» (يوسف ٥٣) وتحويل الأخبار بالموصول إلي معني الشرط بإيراد الفاء في الخبر نحو «والذين كفروا فتعسا لهم» (محمد ٨) وقوله : « إن الذين كفروا وصدوا عن سبيل الله ثم ماتوا وهم كفار فلن يغفر الله لهم» (محمد ٣٤) وقوله : «الزانية والزاني فاجلدوا كل واحد منهما مائة جلدة» (النور ٢) . ويتم تسخير اللفظ لأداء المعني بإخراج الضمير عن استعماله المطابق لمرجعه إلي أن يدل علي الشأن أو الفصل . ويصدق ذلك أيضا علي الإشارات . فأما الشأن فنحو «إنه لا يفلح الظالمون» (الأنعام ١٣٥) وكذلك «فإنها لا تعمى الأبصار» (الحج ٤٦) ومنه أيضاً : «ذلك جزاء أعداء الله النار» (فصلت ٢٨) وكذلك «وذلكم ظنكم الذي ظننتم بربكم أرداكم» (فصت ٢٣) وأما الفصل فنحو «وأنه هو رب الشعرى» (النجم ٤٩) ومنه بالنسبة للإشارة ما رآه النحاة ربطا بالإشارة نحو «ولباس التقوى ذلك خي» (الأعراف٢٦) .لأن الضمير يعاقب الإشارة في هذا الموضع فالإشارة وظيفتها الفصل ولا محل لها من الإعراب .

٢ - الإعراب :

يعدل عن الإعراب عدولا مقبولا بواسطة ما يسمي «إعراب الجوار» كما في قول العرب «حجرُ ضب خربٍ » بجر صفة المرفوع لمجاورتها لمجرور بالإضافة فصل بينها وبين موصوفها وكذلك قول إمريء القيس :

كأن ثبيرا في عرانين وبله كبيرُ أناس في بجاد مزملِ

بجر «مزمل» وهي صفة «لكبير» ومنه قراءة «عاليهم ثيابُ سندس خضرٍ» الدهر ٢١ بجر «خضر».

٣ - الربط :

يكون الربط بالمطابقة كما يكون بذكر الرابط ويتم العدول المقبول عن الربط بما يلي :

أ – **الالتفات** : وهو إما أن يكون نحويا يلتفت به عن صورة الضمير وإما أن يكون دلاليا يبقي معه الضمير علي حاله ويختلف مرجعه . فمن الالتفات النحوي قوله تعالي ك «أَلَمْ تَرَ أَنَّ اللَّهَ أَنزَلَ مِنَ السَّمَاءِ مَاءً فَأَخْرَجْنَا بِهِ ثَمَرَاتٍ مُّخْتَلِفًا أَلْوَانُهَا» (فاطر ٢٧) . ومن الدلالي قوله «فَكَاتِبُوهُمْ إِنْ عَلِمْتُمْ فِيهِمْ خَيْرًا وَآتُوهُم مِّن مَّالِ اللَّهِ الَّذِي آتَاكُمْ» (النور ٣٣) فالضمير (الواو) في «كاتبوهم» و «آتوهم» لم تتغير صورته وأن تغير مدلولة فهو في الحالة الأولي لمن يملكون الرقاب وفي الثانية للمحسنين من غيرهم . وقد يجتمع الأمران كما في قوله تعالي «وَلَقَدْ عَلِمْنَا الْمُسْتَقْدِمِينَ مِنكُمْ وَلَقَدْ عَلِمْنَا الْمُسْتَأْخِرِينَ ﴿٢٤﴾ وَإِنَّ رَبَّكَ هُوَ يَحْشُرُهُمْ إِنَّهُ حَكِيمٌ عَلِيمٌ» (الحجر ٢٤ – ٢٥) قارن «منكم» و «يحشرهم» .

ب – **التغليب** : وهو إما نحوي وإما معجمي ففي النحوي عدم المطابقة لتعدد المراجع وتنوعها نحو « يَوْمَ تَرَى الْمُؤْمِنِينَ وَالْمُؤْمِنَاتِ يَسْعَىٰ نُورُهُم بَيْنَ أَيْدِيهِمْ وَبِأَيْمَانِهِم» (الحديد ١٢) وفي هذه الحالة يكون التغليب للمذكر علي المؤنث . وأما المعجمي فقد يغلب فيه أحدهما دون تمييز كتغليب المؤنث في لفظ «الوالدين» (لأن الأب لايلد وإنما تلد الأم) مع ملاحظة أن في «الوالدين» تغليبا نحويا للمذكر إذ جاء اللفظ بدون التاء فلم نقل «الوالدتين» وأما تغليب المذكر معجميا فنحو «الأبوين» .

جـ – **المراوحة** : وذلك بالنظر إلي اللفظ الواحد باعتبارين فيذكّر حينا ويؤنث حينا آخر إذ يقال مثلاً «قالت العرب كذا» كما يقال «قال العرب كذا» .

د – **حذف الرابط** : وشرطه وجود الدليل نحو « كُلَّمَا رُزِقُوا مِنْهَا مِن ثَمَرَةٍ

رِزْقًا قَالُوا هَذَا الَّذِي رُزِقْنَا مِن قَبْلُ» (البقرة ٢٥) أي رزقناه بدليل لفظ «رزقا» وَإِنْ أَطَعْتُمُوهُمْ إِنَّكُمْ لَمُشْرِكُونَ» (الأنعام ١٢١) ودليل حذف الفاء من «انكم» هو تركيب الجملة . ومنه نزع الخافض وحذف العاطف عند عطف الجمل وغير ذلك .

٤ - الرتبة :

وقد علمنا أنها إما محفوظة وإما غير محفوظة وليس عن الأولي عدول من هذا النوع وإنما يعدل عنها بالترخص كما رأينا في آيتي هو (٣٨ - ٤٠) من قبل وكما سنري عند شرح المقصود بالترخص . أما غير المحفوظة فيكون العدول عنها بالتقديم والتأخير وباللف والنشر المشوش وبعكس الترتيب الزمني والمنطقي للأحداث وعدم حفظ رتبة الأشباه . وذلك كما يبدو فيما يلي :

أ - **التقديم** : ومثاله : « يُرِيدُ اللَّهُ لِيُبَيِّنَ لَكُمْ وَيَهْدِيَكُمْ سُنَنَ الَّذِينَ مِن قَبْلِكُم وَيَتُوبَ عَلَيْكُمْ وَاللَّهُ عَلِيمٌ حَكِيمٌ وَاللَّهُ يُرِيدُ أَن يَتُوبَ عَلَيْكُمْ وَيُرِيدُ الَّذِينَ يَتَّبِعُونَ الشَّهَوَاتِ أَن تَمِيلُوا مَيْلاً عَظِيمًا يُرِيدُ اللَّهُ أَن يُخَفِّفَ عَنكُمْ وَخُلِقَ الإِنسَانُ ضَعِيفًا» (النساء ٢٦ - ٢٨) لاحظ التقديم والتأخير لموضع فعل الإرادة بالنسبة للفظ الجلالة .

ب - **اللف والنشر المشوش** : ومثاله قوله تعالي : «وَمِنْ آيَاتِهِ مَنَامُكُم بِاللَّيْلِ وَالنَّهَارِ وَابْتِغَاؤُكُم مِّن فَضْلِهِ»(الروم ٢٣) أي منامكم بالليل وابتغاؤكم من فضله بالنهار وقوله «اللَّهُ الَّذِي يُرْسِلُ الرِّيَاحَ فَتُثِيرُ سَحَابًا فَيَبْسُطُهُ فِي السَّمَاءِ كَيْفَ يَشَاءُ وَيَجْعَلُهُ كِسَفًا» (الروم ٤٨) أي فيبسطه في السماء ويجعله كسفا كيف يشاء .

جـ - **عكس الترتيب الزمني** : ومثاله : « إِنَّا أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ كَمَا أَوْحَيْنَا إِلَىٰ نُوحٍ وَالنَّبِيِّينَ مِن بَعْدِهِ وَأَوْحَيْنَا إِلَىٰ إِبْرَاهِيمَ وَإِسْمَاعِيلَ وَإِسْحَاقَ وَيَعْقُوبَ وَالأَسْبَاطِ وَعِيسَىٰ وَأَيُّوبَ وَيُونُسَ وَهَارُونَ وَسُلَيْمَانَ وَآتَيْنَا دَاوُودَ زَبُورًا

وَرُسُلاً قَدْ قَصَصْنَاهُمْ عَلَيْكَ مِن قَبْلُ وَرُسُلاً لَّمْ نَقْصُصْهُمْ عَلَيْكَ وَكَلَّمَ اللَّهُ مُوسَىٰ تَكْلِيمًا» (النساء ١٦٣ - ١٦٤) أورد ذكر عيسي وغيره من بني إسرائيل قبل هارون وسليمان وداود وموسي وأورد سليمان وداود قبل موسي إلي غير ذلك .

د - **عكس الترتيب المنطقي** : ومثاله : «اذْهَب بِكِتَابِي هَذَا فَأَلْقِهْ إِلَيْهِمْ ثُمَّ تَوَلَّ عَنْهُمْ فَانظُرْ مَاذَا يَرْجِعُونَ» (النمل ٢٨) أي اذهب فألقه فانظر ثم تول عنهم . وكذلك « ثُمَّ دَنَا فَتَدَلَّىٰ » (النجم ٨) أي تدلي فدنا .

هـ - **تشويش رتبة الأشباه** : الأصل عند توالي الأخبار أو توالي الصفات أو الأحوال الخ أن يقدم القصير علي الطويل وقد يدعو الداعي إلي عكس ذلك كما في قوله تعالي : «الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي أَنزَلَ عَلَىٰ عَبْدِهِ الْكِتَابَ وَلَمْ يَجْعَل لَّهُ عِوَجًا قَيِّمًا» (الكهف ١ - ٢) أي أنه أنزله قيما ولم يجعل له عوجاً وداعي التقديم والتأخير هنا أن ما بعد لفظ «قيما» شرح وبيان وتفصيل لمعناه فكان من المناسب أن تتصل بشرحه . وكذلك «وَتَوَكَّلْ عَلَى الْحَيِّ الَّذِي لا يَمُوتُ وَسَبِّحْ بِحَمْدِهِ وَكَفَىٰ بِهِ بِذُنُوبِ عِبَادِهِ خَبِيرًا » وكفي به بذنوب عباده خبيرا الذي خلق السموات والأرض وما بينهما في ستة أيام ثم استوي علي العرش الرحمن فاسأل به خبيرا » (الفرقان ٥٨ - ٥٩) هناك خبران لمبتدأ مقدر أولهما « الَّذِي خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالأَرْضَ» والثاني «الرحمن» وقد جاء اللفظ الأقصر آخرا لأن «الرحمن» صاحب العرش ويمكن لخبرة الإنسان أن تدرك قدرة الله عليه ولاتدرك ما سبق في الأزل من خلق السموات والأرض ولذلك أخر لفظ «الرحمن» ليجاور «فاسأل به خبيرا».

٥ - التضام :

التضام مصطلح يشتمل علي الافتقار بنوعيه وعلي الاختصاص وعلي التنافي ثم تدخل تحته المفارقة المعجمية آخر الأمر وهو يعتمد علي الذكر

والاقتصار والاتصال ورعاية الاختصاص والفائدة . ويعدل عن الذكر بالحذف وعن الاقتصار بالزيادة وعن الاتصال بالإعتراض أو الفصل وعن رعاية الاختصاص بتجاهله وعن الفائدة بالمقارقة المعجمية .

أ – **الحذف** : الأصل في الكلام الذكر ولايقع الحذف إلا بدليل يدل علي المحذوف فإذا دل دليل علي ذلك جاز الحذف . وليس وجوب الحذف من موضوعنا لأنه ليس من قبيل الاختيار الحر وقد يحذف الحرف كما في نزع الخافض وحذف الفاء من جواب الشرط الخ وقد تحذف الكلمة كحذف المضاف نحو : «وَاسْأَلِ الْقَرْيَةَ» (يوسف ٨٢) أو المضاف إليه نحو : «لِلَّهِ الأَمْرُ مِن قَبْلُ وَمِنْ بَعْدُ» (الروم٤) أو المفعول به نحو : «فَلَمَّا وَرَدَ مَاءَ مَدْيَنَ وَجَدَ عَلَيْهِ أُمَّةً مِّنَ النَّاسِ يَسْقُونَ وَوَجَدَ مِن دُونِهِمُ امْرَأَتَيْنِ تَذُودَانِ قَالَ مَا خَطْبُكُمَا قَالَتَا لا نَسْقِي حَتَّىٰ يُصْدِرَ الرِّعَاءُ وَأَبُونَا شَيْخٌ كَبِيرٌ الخ» (القصص ٢٣) وقد يحذف الموصوف نحو : «وَأُخْرَىٰ تُحِبُّونَهَا » (الصف ١٣) أو الصفة نحو: «يأخذ كل سفينة غصبا» وهلم جرا . وقد يكون الحذف لشطر الجملة نحو : «بَلْدَةٌ طَيِّبَةٌ وَرَبٌّ غَفُورٌ» (سبأ ١٥) أو الجملة كاملة أو جمل متعددة كما في يوسف ٣٢ – ٣٣ ، ٣٥ – ٣٦ ، ٤٦ ، ٤٩–٥١ ، ٥٤ – ٥٦ وكما في طه ٦٨ – ٧٠ ، ١٢٠ – ١٢١ .

ب – **الزيادة** : وهي عدول عن أصل الاقتصار . معني الاقتصار أن يقوم التركيب علي عناصر أقرها تأصيل النحاة لتكون وحدها من مطالب التركيب النحوي فإذا زيد علي هذه العناصر شيء من غيرها فإن زيادة المبني تدل علي زيادة المعني أي علي التأكيد . ومعني هذا أن ما عده النحاة زائداً يقع في فهم البلاغيين موقع وسائل التوكيد . فقد يزاد حرف الجر نحو «وَمَا رَبُّكَ بِظَلَّامٍ لِّلْعَبِيدِ» (فصلت ٤٦) وقد تزاد «لا» نحو «فَلا أُقْسِمُ بِمَوَاقِعِ النُّجُومِ وَإِنَّهُ لَقَسَمٌ لَّوْ تَعْلَمُونَ عَظِيمٌ» (الواقعة ٧٥ – ٧٦) وقوله سبحانه : «وَمَا يُشْعِرُكُمْ أَنَّهَا إِذَا جَاءَتْ لا يُؤْمِنُونَ» (الأنعام ١٠٩) وقد يزاد حرفان نحو:

«أَتُتْرَكُونَ فِي مَا هَاهُنَا آمِنِينَ» (الشعراء ١٤٦) أي أتتركون هنا وقد يزاد غير ذلك .

جـ - الاعتراض : وهو عدول عن الاتصال ولايكون إلا بالجملة التامة الأجنبية على ما أعترضته . كما في قوله تعالى : «وَالَّذِينَ إِذَا فَعَلُوا فَاحِشَةً أَوْ ظَلَمُوا أَنفُسَهُمْ ذَكَرُوا اللَّهَ فَاسْتَغْفَرُوا لِذُنُوبِهِمْ وَمَن يَغْفِرُ الذُّنُوبَ إِلاَّ اللَّهُ وَلَمْ يُصِرُّوا عَلَىٰ مَا فَعَلُوا وَهُمْ يَعْلَمُونَ » (آل عمران ١٣٥) وكذلك: «لَٰكِنِ اللَّهُ يَشْهَدُ بِمَا أَنزَلَ إِلَيْكَ أَنزَلَهُ بِعِلْمِهِ وَالْمَلَائِكَةُ يَشْهَدُونَ» (النساء ١٦٦) وقوله : «هَٰذَا عَطَاؤُنَا فَامْنُنْ أَوْ أَمْسِكْ بِغَيْرِ حِسَابٍ» (ص ٣٩) .

د - **الفصل** . وهو أيضاً عدول عن الاتصال وهو نوعان أحدهما الفصل النحوي بين لفظين بينهما علاقة سياقية ويكون بما دون الجملة نحو : «وَذَكِّرْ بِهِ أَن تُبْسَلَ نَفْسٌ بِمَا كَسَبَتْ لَيْسَ لَهَا مِن دُونِ اللَّهِ وَلِيٌّ وَلَا شَفِيعٌ » (الأنعام ٧٠) جاء الفصل هنا بين الموصوف وصفته. وكذلك «يَوْمَ يَأْتِي بَعْضُ آيَاتِ رَبِّكَ لَا يَنفَعُ نَفْسًا إِيمَانُهَا لَمْ تَكُنْ آمَنَتْ مِن قَبْلُ أَوْ كَسَبَتْ فِي إِيمَانِهَا خَيْرًا » (الأنعام ١٥٨) فصل بالفاعل بين المفعول وصفته . والنوع الثاني فصل بلاغي يتمثل في حذف حرف العطف عند عطف الجمل نحو: «وَيَوْمَ يُنَادِيهِمْ فَيَقُولُ أَيْنَ شُرَكَائِيَ الَّذِينَ كُنتُمْ تَزْعُمُونَ قَالَ الَّذِينَ حَقَّ عَلَيْهِمُ الْقَوْلُ رَبَّنَا هَٰؤُلَاءِ الَّذِينَ أَغْوَيْنَا أَغْوَيْنَاهُمْ كَمَا غَوَيْنَا تَبَرَّأْنَا إِلَيْكَ مَا كَانُوا إِيَّانَا يَعْبُدُونَ» (القصص ٦٢ - ٦٣) .

هـ - **تجاهل الاختصاص** : وواضح أنه عدول عن رعاية الاختصاص والمعروف أن حروف الجر مختصة بالأسماء وحروف الجزم مختصة بالأفعال الخ فإذا حذف المدخول أو دخل المختص على غير مدخوله فذلك هو المقصود بتجاهل الاختصاص ومن ذلك «وَإِنَّ كُلًّا لَّمَّا لَيُوَفِّيَنَّهُمْ رَبُّكَ أَعْمَالَهُمْ» (هود ١١١) حيث حذف المضارع بعد

لما ومنه «وَيْلٌ لِكُلِّ هُمَزَةٍ لُمَزَةٍ الَّذِي جَمَعَ مَالاً وَعَدَّدَهُ» (الهمزة ١ - ٢) إذ وصفت النكرة بالاسم الموصول وربما بما سهل ذلك أنها وصفت بنكرة مثلها فأصابها شيء من التخصيص المقرِّب من التعريف .

و - **المفارقة المعجمية** : وقد رأينا من قبل أن المفارقة قد تؤدي إلي الإحالة فتذهب بالفائدة من الكلام وقد تؤدي إلي المجاز وهذا هو المقصود في موضعنا هذا فكل مجاز في الاستعمال واقع في نطاق المفارقة المعجمية سواء في ذلك المجاز اللغوي والمجاز العقلي.

هكذا يظهر لنا أن المقصود بالعدول هو الأساليب التالية :

النقل - تسخير اللفظ لتوليد المعني - الجوار - الالتفات - التغليب - المراوحة - حذف الرابط - التقديم - اللف والنشر المشوش - عكس الترتيب الزمني أو العقلي - تشويش رتبة الأشباه - الحذف - الزيادة الاعتراض - الفصل - تجاهل الاختصاص - المفارقة المعجمية . فهذه هي الوسائل الأسلوبية المجانية لتطبيق الأصول دون اعتراض من النحاة عليها لشهرتها في الاستعمال .

ثانيا : الترخص :

إذا كان موقف النحاة من العدول موقف الموافقة فإنهم لم يرضوا عن الترخص . وإذا كانوا لم يعترضوا علي القياس علي العدول سواء كان بقاعدة تصريفية كما في «قال» و «يقول» و «قل» أم بغير قاعدة كما ذكرنا في الإلتفات والتغليب ونحوهما فلقد أبدي النحاة سخطهم علي الترخص فزعموه أحيانا شذوذا وأحيانا أخري قلة أو ندرة أو نسبوه إلي قوم بعينهم . وكل ما أظهره النحاة للترخص من تسامح أنهم قبلوا الرخصة بشرط ارتهانها بمحلها وعدم القياس عليها وأنهم جعلوا من أصولهم أصلا يقول : «الشذوذ لا ينافي الفصاحة» . وهذا الأصل أيضاً يصف موقف القراء من القراءات التي سموها «شاذة» وكما دخلنا إلي العدول من مدخل القرائن النحوية يحسن أن ندخل إلي الترخص من هذا المدخل نفسه لأن الترخص بحكم التسمية تسامح في المحافظة علي القرينة وأهدار لها . وهكذا نجد في

كلام الفصحاء ترخصا في البنية حينا وفي الإعراب حينا آخر وفي الربط حينا ثالثا كما نجده أحيانا في الرتبة أو التضام . أما المناسبة المعجمية فإنها تأذن للعدول كما مر في «المجاز» ولا تأذن للترخص لأن الترخص يذهب بالفائدة . وأما دلالة السياق فإن الترخص فيها يؤدي إلي اللبس وليس في تنغيم الكلام رخصة . وفيما يلي بيان للترخص في كل قرينة واحدة .

أ – **البنية** : إذا عرف الإنسان بتكوين جسمه وملامحه فإن الكلمة تعرف بصورتها التي عرفت بها . فإذا تغيرت الصورة قام الاحتمال بعدم التعرف علي الكلمة إلا أن يكون فيما يحيط بها دليل علي هوية الكلمة . كلنا يعرف «الطور» بأنه جبل في «سيناء» وقد ورد في القرآن الكريم قوله تعالي «وَشَجَرَةً تَخْرُجُ مِن طُورِ سَيْنَاءَ» (المؤمنون ٢٠) ولكن ورد أيضاً «وَالتِّينِ وَالزَّيْتُونِ وَطُورِ سِينِينَ» (التين ١ – ٢) ، وكلنا يعرف نبي الله «الياس» أنه يحمل هذا الاسم «وَإِنَّ إِلْيَاسَ لَمِنَ الْمُرْسَلِينَ» (الصافات ١٢٣) ولكننا نقرأ أيضاً « سَلَامٌ عَلَىٰ إِلْ يَاسِينَ» (الصافات ١٣٠) ومن هذا القبيل ما نقرأ في شعر شوقي من تسمية نهر TAMES باسم التاميز وتسمية الطيار «ليثام» باسم لتهام وهو أول من هبط بطائرته في عين شمس وما نراه من تشديد المتنبي لنون «الأردن» في قصيدة بدر بن عمار وقد أخذ الناس عنه ذلك حتي شاع ذلك والأصل الأفراد .

ب – **الإعراب** : كلما ترخص الكلام الفصيح في الإعراب حاول النحاة أن يتجنبوا الاعتراف بالرخصة وذهبوا إلي التأويلات البعيدة يحاولون بها رد الكلام إلي القواعد . قال تعالي : «إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَالَّذِينَ هَادُوا وَالصَّابِئُونَ وَالنَّصَارَىٰ...» (المائدة ٦٩) فرفع ما عطف علي المنصوب وقال « وَلَٰكِنَّ الْبِرَّ مَنْ آمَنَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ وَالْمَلَائِكَةِ وَالْكِتَابِ وَالنَّبِيِّينَ وَآتَى الْمَالَ عَلَىٰ حُبِّهِ ذَوِي الْقُرْبَىٰ وَالْيَتَامَىٰ وَالْمَسَاكِينَ وَابْنَ السَّبِيلِ وَالسَّائِلِينَ وَفِي الرِّقَابِ وَأَقَامَ الصَّلَاةَ وَآتَى الزَّكَاةَ وَالْمُوفُونَ بِعَهْدِهِمْ إِذَا عَاهَدُوا وَالصَّابِرِينَ فِي الْبَأْسَاءِ وَالضَّرَّاءِ وَحِينَ الْبَأْسِ» (البقرة

١٧٧) فنصب ما عطف علي المرفوع . وقال تعالي : «إنْ هذان لَسَاحِرَانِ» (طه ٦٣) برفع اسم إن . وقصة الفرزدق مشهورة إذ قال : «الا مسحتا أو مجلف» وشرط كل رخصة من هذه وغيرها أن يؤمن معها اللبس .

جـ - **الربط** : قد يكون الربط بالمطابقة و التكرار أو الكناية بالضمير ونحوه أو الأداة . فمن قبيل الترخص في المطابقة قوله تعالي : «قَالَتَا أَتَيْنَا طَائِعِينَ» (فصلت ١١) وقوله «هَذَانِ خَصْمَانِ اخْتَصَمُوا» (الحج ١٩) وقول علي رضي الله عنه» أنا الذي سمتن أمي حيدرة» بدلا من «سمته أمه» وقول المتنبي «أنا الذي نظر الأعمي إلي أدبي » بدلا من «أدبه» أما في غير المطابقة فيترخص بحذف الرابط نحو «من يفعل الحسنات الله يشكرها» وقوله تعالي « وَإِنْ أَطَعْتُمُوهُمْ إِنَّكُمْ لَمُشْرِكُونَ» (الأنعام ١٢١) .

د - **الرتبة** : تشويش الرتبة غير المحفوظة يعد من قبيل العدول أما الترخص فهو تشويش الرتبة المحفوظة وقد جاء من هذا القبيل تقديم جملة الحال علي عاملها في قوله تعالي : «وَيَصْنَعُ الْفُلْكَ وَكُلَّمَا مَرَّ عَلَيْهِ مَلأٌ مِّن قَوْمِهِ سَخِرُوا مِنْهُ» (هود ٣٨) أي سخروا وهو يصنع وقوله : «وَهِيَ تَجْرِي بِهِمْ فِي مَوْجٍ كَالْجِبَالِ وَنَادَىٰ نُوحٌ ابْنَهُ» (هود ٤٢) أي نادي ابنه وهي تجري بهم .

هـ - **التضام** : هو افتقار أو اختصاص أو تناف وامتناع . ومن الترخص في التضام جل ما في القرآن من الآيات التي تبدأ بحرف «أم» دون أن تتقدمها الهمزة وجل الآيات التي تبدأ بالحرف «بل» دون أن يتقدم عليها كلام يصح أن يضرب عنه صفحا ومن ذلك قول الشاعر :

نحن الأولي فاجمع جمو ... عك ثم وجههم إلينا

إذ إن «الأولي» من الموصولات المفتقرة إلي صلة وقد حذفت الصلة لدلالة السياق علي إرادة التحدي أي نحن الأولي نتحداك ومنه كل فصل

بأجنبي بين المتلازمين وشرط كل ذلك كما ذكرنا ألا يضر الترخص بوضوح المعني فيؤدي إلي اللبس أو الإحالة .

هنا يأتي السؤال الذي من أجل الاجابة عليه كان كل التمهيد السابق. لقد بيّنا المقصود بالمؤشر الأسلوبي والمقصود بالعدول والمقصود بالترخص وقلنا أن المؤشر الأسلوبي انحراف عن مألوس الإستعمال وان العدول هو عدم استصحاب الأصل ولكنه يقاس عليه وان الرخصة خروج عن الأصل لايقاس عليه . فإذا كان الأمر كذلك فهل يعد المؤشر الأسلوبي من قبيل العدول أو من قبيل الترخص أو يشملهما معا. وإذا شملهما فهل هو مقصور عليهما أو هو أوسع مجالا منهما ؟

العدول والترخص كلاهما خروج علي أصول ولكن العدول لشهرته لايعد خروجا علي مألوف الاستعمال وان خرج علي الأصول يعد خروجا علي مألوف الاستعمال أيضاً وهذا هو الفارق بين المفهومين . ولقد سبق لنا في مطلع هذا العرض أن جعلنا المراد بالمؤشر الأسلوبي هو العزوف المقصود عن توخي الأصل الاستعمالي للغة سعيا إلي غاية ما . فإذا كان في العدول وفي الترخص معا هذا النوع من العزوف فأولي بمفهوم المؤشر الأسلوبي أن يشملهما جميعا . غير أن الترخص أوغل في هذا المفهوم من العدول لأن العدول مألوف ومقيس ومن ثم يقف في شهرة الاستعمال موقفاً لايبعد به كثيرا عن شهرة الأصل أما الترخص فهو مرهون بمحله ثم أنه لايقاس عليه ومن ثم كان أسبق إلي الذهن عند ذكر المؤشر الأسلوبي .

وإذا كان النحاة قد وقفوا بجواز الرخصة عند حد زماني معين هو نهاية عصر الاستشهاد وجعلوا الترخص بعد ذلك غلطا ووسموه بعدم القبول، ثم إذا كانوا وقفوا بها عند حد مكاني لا تتعداه فجعلوها مرهونة بمحلها فلا يقاس عليها ، فلربما كان ذلك قيدا علي حرية الإبداع الأدبي من جهة وسببا لتأثير الرخصة بوصفها مؤشرا أسلوبيا من جهة أخري ، لأن غير المألوف أقوي تأثيرا من المألوف . لهذا قلنا أن الترخص أوغل في باب المؤشر الأسلوبي من العدول .